

Distr.: General
14 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 750 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 15 شباط/فبراير 2022 (A/ES-10/897-S/2022/321)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وندعو مجلس الأمن إلى تجاوز حالة الشلل التي طال أمدها بشأن قضية فلسطين والعمل دون مزيد من التأخير بغية الوفاء بواجباته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها من أجل قيادة الجهود الدولية في هذا الصدد. فإنه من غير المعقول أن تستمر التحذيرات الجماعية المتكررة بشأن جرائم إسرائيل وهجماتها المتواصلة في فلسطين المحتلة دون رد.

إن أفعال إسرائيل المتكررة للتحريض على التوترات الدينية، التي أفسدت مرة أخرى على الملايين من المؤمنين الاحتفال بشهر رمضان وعيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي، بدأت توجع بشكل خطير الأوضاع المضطربة بالفعل. لذلك فإن التخاذل أمام هذا الوضع المتفجر أمرٌ متهور. فيلزم اتخاذ إجراءات مسؤولة وعاجلة لوضع حد لهذه السياسات والممارسات غير القانونية والمدمرة، وحماية أرواح الناس، والانخراط بجدية في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل عادل لرفع هذا الظلم المستمر منذ عقود.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإلا، فمن الواضح أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ستواصل ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة دون أي اعتبار للعواقب، كما يتضح من اعتداءاتها المتكررة على المسجد الأقصى/الحرم الشريف والمصلين الفلسطينيين، واستخدام قوتها المميّنة ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والآن، استئناف الضربات الجوية ضد قطاع غزة المحاصر، مما يعرّض حياة المدنيين للخطر ويسبب دماراً متعمداً مرة أخرى.

ونكرّر مناشدتنا المجتمع الدولي للعمل على حماية المسجد الأقصى/الحرم الشريف من اعتداءات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنها المتطرفين. فقد غدا القانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني الراهن في هذا المكان المقدس ينتهكان انتهاكاً خطيراً، مما يجعل من الضروري للغاية ضمان هذه الحماية وتجنب كارثة ستكون لها تداعيات بعيدة المدى.

وقد نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاث غارات في هذا المكان المقدس في أقل من 72 ساعة. وأقدم جنود مدجّجون بالسلاح على ضرب المصلين بهراوات فولاذية وأطلقوا عليهم القنابل اليدوية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، مما تسبب في مزيد من الإصابات للرجال والنساء والأطفال. وسواء تعلق الأمر بأبٍ يتعرض للضرب أمام ابنه، أو بامرأة حامل تتعرض للضرب بلا رحمة، أو بأفراد طبيين يُنصب لهم كمين، أو بمصلّين عزل يُضربون على رؤوسهم مرات لا تحصى، فإن وحشية إسرائيل وقواتها المجرمة واضحة للعيان ليشهدها العالم برمته.

وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات اليهودية المتطرفة، التي تدرك أنها لن تخضع لأي مساءلة، تُمعن بتهور في استقرازاها وتحريضها على أداء طقوس دينية فُرْبانية في الحرم الشريف. وأغارت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالأمس مرة أخرى على مجمع الحرم القدسي بهدف مرافقة مئات المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين وتمكينهم من دخوله. وأغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي جميع البوابات واحتجزت المصلين داخل المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وهتف متطرفون إسرائيليون بعبارات من ضمنها "النكبة" و "أبو خضير"، في إشارة إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم عام 1948 والطفل الفلسطيني محمد أبو خضير، الذي أحرقه مستوطنون إسرائيليون حياً في عام 2014. إن ما كان واضحاً للعيان هو أن جماعة تتعرض للمعاملة الوحشية والجماعة الأخرى تتمتع بامتيازات، وهو مظهرٌ قبيح للواقع البغيض والعنصري والاستعماري في فلسطين.

وبالرغم من كل هذا، لم يتخذ أي إجراء لحماية شعبنا، شعب يكابد احتلالاً استعماريّاً لأكثر من نصف قرن، ويعاني من أقسى سياسات الفصل العنصري، ومع ذلك لا يزال محروماً من حق الدفاع عن نفسه.

ووفقاً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد أصيب أكثر من 200 فلسطيني وسُجن ما يقرب من 500 نتيجة لهذه المdahمات والاعتداءات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ونحن نكرر الدعوة التي وجهتها المقررة الخاصة القادمة، فرانشيسكا ألبانيز: "يجب حماية أماكن العبادة، باعتبارها امتداداً لحرية الدين، وخاصة في الأعياد الدينية. إن تعمّد مهاجمة المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، وكذلك الأعيان المدنية التي ليست أهدافاً عسكرية، يشكّل جرائم حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

وللأسف، فإن أولئك الذين يواصلون دعوة "الجانبين" لا يقبلون عدم التكافؤ الناجم عن سياسات إسرائيل القمعية واحتلالها العدواني ووجود معتدٍ وضحية. فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي مراراً وتكراراً أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لها "مطلق الحرية" في الاعتداء، بينما ليس للفلسطينيين ما يدافعون به عن أنفسهم. لقد حان الوقت لأن يرفض المجتمع الدولي بصوت عالٍ الرواية السخيفة والشنيعة لدولة احتلال مدججة بالسلاح "تدافع عن نفسها" ضد السكان المدنيين الذين تحتلهم وتضطهدهم وتروعهم وترهبهم كل يوم.

هذا هو الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. وهذا يشمل العائلات في غزة التي تخشى الآن هجوماً عسكرياً إسرائيلياً آخر، حيث تحلق الطائرات الحربية في سماء المنطقة مهددة بجلب المزيد من الموت والدمار لمليون شخص تحاصرهم إسرائيل في ظروف لإنسانية. وهذا هو واقع عدد لا يحصى من الأسر التي تتحسّر على أحبائها، أطفالاً ونساء ورجالاً، الذين قتلوا بدم بارد على يد السلطة القائمة بالاحتلال، والتي لا تزال تنتظر إنصافها.

ومن بين تلك العائلات أسرة الشابة الفلسطينية حنان محمود خضور، التي كانت تبلغ من العمر 18 عاماً، والتي استشهدت بالأمس متأثرة بجروح أصيبت بها في هجوم إسرائيلي على جنين في 9 نيسان/أبريل. وكانت حنان قد أصيبت في بطنها برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي بينما كانت في طريقها إلى المدرسة. ومن بينها أسرة الشاب الفلسطيني شوكت كمال عابد، الذي كان يبلغ من العمر 17 عاماً، الذي استشهد في 15 نيسان/أبريل الماضي بعد إصابته برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدته كفر دان قرب جنين. وقد أصيب شوكت بعيار ناري متفجر أدى إلى تمزق أوعيته الدموية وأوردته.

إن جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومخططاتها غير القانونية لتغيير التركيبة السكانية والطبيعة والوضع في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم الشريف، موثقة توثيقاً جيداً ولا تقبل الجدل. والحقيقة أن انتهاكات جسيمة تُرتكب في الوقت الراهن، بما فيها تلك التي تعتبر جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وإن من واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، الوفاء بواجباتهم واستخدام جميع الوسائل والتدابير التي يتيحها القانون الدولي لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

ولا يجوز لإسرائيل اختيار القوانين التي ترغب في احترامها أو القرار الذي ترغب في تنفيذه، متصرفة كما لو كانت دولة ملتزمة بالقانون في حين أنها في الواقع تنتهك كل قاعدة من قواعد القانون الدولي وكل مبدأ منصوص عليه في الميثاق، واثقة من إفلاتها من العقاب، ومفترضة أنها لن تخضع للمساءلة أبداً. وبالمثل، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل معاملة إسرائيل كما لو كانت دولة ملتزمة بالقانون ولا يمكنه الاستمرار في تبرير الانتقائية في التقيد بسيادة القانون عندما يتعلق الأمر بهذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

لقد حان الوقت لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب الجنائي. ويجب على مجلس الأمن إنهاء صمته والوقوف بحزم ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، الذي يواصل نداه إلى حماية القانون ودعوة المجتمع الدولي للدفاع عنه.

ونكرر دعواتنا لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، بسبل منها إرسال قوة حماية دولية لضمان سلامة السكان المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ونجدد دعواتنا لاحترام الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى/الحرم الشريف، واحترام سلطة الأوقاف الإسلامية ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية، التي تتسق معها القيادة الفلسطينية بشكل وثيق لضمان حماية هذا المكان المقدس الأكثر حساسية.

ونكرر دعوتنا إلى حشد الجهود الإقليمية والدولية لوضع حد لهذا الظلم الجسيم، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من العيش بحرية وسلام وأمان وكرامة في وطنه.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم